

الطبيعة القانونية للأعمال الولائية لقاضي شؤون الأسرة

الدكتور أحمد فاضل

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1

محامي معتمد لدى المحكمة العليا ومجلس الدولة

Ahmedfadel0502@gmail.com

ملخص المداخلة:

الأعمال الولائية لقاضي شؤون الأسرة تندرج ضمن الإطار العام للأعمال الولائية للقاضي بصفة عامة من حيث النظام الذي يحكمها وخصائصها وطبيعتها القانونية، وهي تغطي مجالات عدة رغم أنها لم تحض بتنظيم تشريعي شامل في القانون الجزائري كما في أغلب التشريعات الأخرى، لذلك بقيت النصوص التي تحكمها متناثرة في عدة قوانين كقانون الأسرة وقانون الحالة المدنية والقانون المدني والقانون التجاري وقانون الإجراءات المدنية والإدارية، ويقوم القاضي بهذه الأعمال خارج نطاق الخصومة، أي بدون وجود منازعة ولا مدعى عليه، وبدون التقيد بالمبادئ العامة التي تحكم العمل القضائي كالوجاهية والعينية وتكافئ الفرص.

تصدر الأوامر الولائية بعدة طرق كالأوامر على العرائض أو الأوامر المباشرة بناء على مجرد طلب، أو أحكام قضائية من نوع خاص لا تحمل معنى الخصومة أو المنازعة، والعامل المشترك بين تلك الأعمال هو أنها تصدر بدون خصومة ولا مدعى عليه، ومن ذلك يخضعها القانون لسلطة القاضي وهي متصلة بعمله القضائي وتتحدد طبيعتها القانونية بنوعيه الإجراءات التي يقوم بها القاضي وطبيعة الأمر الذي يصدره والمحل الذي يصدر فيه هذا الأمر، وهو ما يجعلها أعمالا شبه قضائية.

الكلمات المفتاحية:

القضاء العادي، قضاء شؤون الأسرة، الأعمال الولائية، الطبيعة القانونية للأعمال الولائية.